مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية

« دراسة ميدانية»

د. ياسر نمر محمد أبو حامد

هذا البحث من منشورات مركز الاستقلال - جامعة الاستقلال

ملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية « دراسة ميدانية»، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تسهم في إثراء تجربة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط، وتزويد المؤسسة الامنية بتغذية راجعة حول قيم المواطنة، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟
2. ما مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟
3. ما مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية ؟

تحقيقاً لأهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بأداة صحيفة استبيان لقياس قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتم تحكيم صحيفة الاستبيان من قبل خبراء متخصصين في مجال موضوع الدراسة، كما تمّ التأكد من صدقها وثباتها إحصائياً، والبرنامج الإحصائي للرزم الاجتماعية (SPSS)، وتكون مجتمع الدراسة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية البالغ عددهم (4500) ضابط، وأجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغت (450) مفردة صلح منها للتحليل (437)، تم استبعاد (13) منها، (3) منها غير مستردة و (10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى قيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا للحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، أما قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (5.56)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا المساواة والعدالة الاجتماعية، أما قيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معياريا (5.57)، وبنسبة مئوية (82%) وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

The level of citizenship values among Palestinian police officers in the West Bank "A field study"

Abstract:

This study aimed to identify the level of citizenship values among the Palestinian police officers, to conclude a set of recommendations that contribute to developing the values of citizenship among the Palestinian security officers, and providing the Security institutions with feedback about citizenship values. The study attempted to answer the following questions:

1. What is the level of 'affiliation value' among Palestinian police officers in the West Bank?
2. What is the level of 'freedom value' among Palestinian police officers in the West Bank?
3. What is the level of 'equality and social justice value' among Palestinian police officers in the West Bank?

In order to achieve the study objectives, the researcher used the analytical descriptive method. A questionnaire was also used to measure the values of citizenship represented by (affiliation, freedom, equality and social justice) among Palestinian police officers. The questionnaire was judged by experts in the field of the study. Also, the validity and stability of this study was verified statistically by using (SPSS). The study population consisted of (4500) officers of the Palestinian police. The study was conducted on a stratified sample consists of (450). Only (437) of the questionnaires were valid for analysis. (13) were excluded because (3) were not returned to the researcher, and (10) of the questionnaires were incomplete answer.

The results of this study showed that the mean of the level of freedom value is (4.18), and the standard deviation is (557), this mean represent(84%) which is considered high among Palestinian police officers. While the mean of equality and social justice value is (4.16), and the standard deviation is (556), this mean forms(83%) which is high among Palestinian police officers. Results also revealed the mean of the level of belonging value which is (4.12), and the standard deviation is (557), this mean that the level of freedom value which is (82%) is high among Palestinian police officers The study concluded a set of recommendations.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم البلدان العربية، وانتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، خشية من أن يؤدي إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها، وفلسطين إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات قد يؤثر على تماسك المجتمع واستقراره، ما عزز من ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير جديدة ولذلك تهتم المؤسسة الأمنية الفلسطينية بتوعية ضباطها وأفرادها من حيث إعدادهم وتهيئتهم لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع الفلسطيني، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية.

وبناء عليه يكتسب جهاز الشرطة أهمية كبيرة في الدول كافة بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة واتجاهاتها، فهو يشكل الأداة الرئيسة التي تقوم من خلالها الدولة بتأدية وظائفها والمتمثلة حفظ النظام العام وفرض القانون ودرء المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تتعرض لها، مما يسهم في تحقيق الحياة الأفضل أو الرفاهية للمواطنين، فضلاً عن إشباع رغبات المواطنين وإحتياجاتهم لطالما ساد الأمن في ربوع البلاد.

ومن الحقائق الأساسية في هذا الخصوص أن أمن أية سلطة أو دولة مهما ملكت من قدرة وإمكانيات لا يمكن أن يؤدي وظيفته في حفظ أمن المجتمع واستقراره دون تعاون إيجابي بين الضباط انفسهم، فقد أثبتت التجارب العلمية والخبرة التاريخية أن تعاون الضباط في أجهزة الشرطة في ضبط الجريمة أو ملاحقة ومطاردة المجرمين هو الأسلوب الأفضل والوسيلة الفعالة التي تحقق سرعة ودقة العمل الأمني، وتعمل على انخفاض معدل الجريمة في المجتمع (شعبان، 1994).

وفي إطار سعي جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية للقيام بمهامه الرئيسية أهمها ضبط النظام العام وفرض القانون يجد نفسه في المقام الأول في القلب من عملية تفاعل مستمرة بين الضباط، إما لتلبية حاجتهم للأمن بما يمكنهم من ممارسة حياتهم الطبيعية في مناخ طبيعي يساعده على لعب دور في تحقيق التنمية وتأدية واجباتهم تجاه أنفسهم وأسرهم ووطنهم (عواد، 2009)، مستندين إلى تجليات المواطنة التي تعتمد على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كون أن المواطنة في الأساس هي شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الساكنين على الأرض، وهي أي المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أية جغرافية محددة ومنتسبي جهاز الشرطة الفلسطينية هم جزء لا يتجزء من أبناء الشعب الفلسطيني.

وإذا كان من الصحيح القول أن الأداء الفعال والملتزم بالمهنية من ضباط الأجهزة الأمنية يؤدي إلى تعزيز الصورة الإيجابية لدى الضباط بما يسهم في تعزيز التعاون بينهم، فإن هذا الأداء إذا ما شابه بعض الشوائب فإنه قد يتحول إلى صورة سلبية تعيق فعلية الجهاز في أدائه لعمله.

وعليه، فإن هذه الدراسة تلقي الضوء مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي استدعى تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها والإطار النظري، أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة الميدانية ونتائجها.

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها

اولاً: مشكلة الدراسة

يُعد جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية أهم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تُستند إليه وفق القانون تقديم خدمات أمنية للمواطن الفلسطيني، أي توفير الأمن للمواطن من منظور وطني فلسطيني خالص بوصفه حقاً أساسياً من حقوق المواطنة التي ينبغي أن يتحصل عليها المواطن، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 يثار جدل بين وجهتين نظر **الأولى** منها: أن جهاز الشرطة الفلسطينية يعمل تحت ضغوط كثيرة أهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي، **والثانية**: منذ عام 2007 وجد الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ما أضعف ذلك أداء الجهاز مما أرتد ذلك بشكل سلبي على إسهامه في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط المنتسبين اليه.

وعليه، فإن مشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى طرحها في دراسته يمكن صياغتها في التساؤل الرئيس التالي: ما مستوى قيم المواطنة لدى الضباط؟ وهل يقوم جهاز الشرطة الفلسطينية بدور مؤثر في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط؟

ويتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية وذلك على النحو الآتي:

1. ما مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية ؟
2. ما مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية ؟
3. ما مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

ثانياً: أهداف الدراسة

1. التعرف إلى مستوى قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
2. التعرف إلى مستوى قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
3. التعرف إلى مستوى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
4. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في إثراء تجربة ضباط جهاز الشرطة الفلسطيني في تنمية قيم المواطنة، وتزويد المسئولين في جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الفلسطينية الأخرى بتغذية راجعة حول إسهام جهاز الشرطة في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط.

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. السعي نحو الإسهام في الجهد العلمي، وإثراء التراث النظري فيما يتعلق بموضوع قيم المواطنة بشكل عام، ولدى الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية بشكل خاص.
2. ندرة اهتمام الباحثين الفلسطينيين في دراسة ربط المواطنة في المجال الامني.

رابعاً: حدود الدراسة

1. الحد مكاني، مديريات جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. الحد بشري، شمل جميع الضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم فأعلى.
3. الحد الزماني 2016-2017.

خامساً: الإطار النظري

يشهد العالم تطورات على مناحي الحياة كافة، مما يجعل الدول والمؤسسات العاملة فيها سواء أكانت الحكومية أم الخاصة تتجه نحو البحث عن كيفية إعداد الفرد إعداداً سليماً، وذلك عبر غرس القيم، ورفع مستوى المعارف، وبناء اتجاهات ايجابية وتعديل السلبي منها إزاء قضايا المجتمع والدولة لمسايرة هذه التطورات، مما يساعد على مواجهة التحديات والأخطار التي يمكن أن تواجههم بل وتهدد واقعهم وأمالهم وطموحاتهم (Cogan, John & Roy ,Derricott ، 1998)

وهنا ينبغي أن ينظر إلى قيم المواطنة باعتبارها أسمى القيم السياسية/الاجتماعية التي نتطلع اليها كونها تنطوي على معاني تطبيقات المسئولية الاجتماعية، فإذا كانت المسؤولية الاجتماعية تربط منزلة الفرد بالمواطنة وحقوقها، وتؤكد على مكانته الاجتماعية باعتباره مساهماً ونشطاً في تحقيق أهداف المشروع الوطني للتنمية، فإن قيم المواطنة ترتبط بمدى استجابة الإرادة الفردية للعمل وفق الصورة الرمزية الكامنة في ضمير المجتمع حول مستقبل الوطن في عالم الغد (سورث، 2000).

تعدُ قيم المواطنة من أهم سبل مواجهة تحديات المستقبل وتطوراته، حيث أن المستقبل الحقيقي للوطن في ظل المستجدات العالمية تصنعه سواعد وعقول المواطنين؛ لذلك فإن قيم المواطنة تُعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية (عمار، 1999)، وهذا ما وضع مفهوم المواطنة في دائرة الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية، ومنذ بروزه رُبط بإقرار مبدأ المساواة، ففي اللغة العربية فإن المواطنة مشتقة من الوطن، والوطن في اللغة العربية هو محل السكن أو المكان الذي يقيم فيه الإنسان (غليون،1993)، ومر مفهوم المواطنة

عبر تاريخ الفكر السياسي بمحطات عديده حتى وصل إلى دلالته المعاصرة، وأقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، إذ شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له (شريف، 2012)، وهم أول من استعمل مفهوم المواطنة، فقد إستعمل الأغريق مصطلح civis للدلالة على المواطن، وإستعمل الرومان مصطلح civitas للدلالة على المواطنة، وكان للتمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والإمتيازات، مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعضوية في الجمعيات والتنظيمات وحق الانتخاب في المؤسسات الرسمية والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان قاصراً ومحصوراً على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء حيث حرم منها العبيد والنساء والأطفال (حشيش، 2010).

إذاً، المواطنة صلة اجتماعية وسياسية وقانونية لها هويتها الخاصة والمرتبطة بمكونات الثقافة الاجتماعية والمعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به في أية دولة، وفي الواقع لذلك اعتبارات ذات صلة بالهوية تؤثر سلباً أو إيجابياً في طريقة تَمثّل المواطنة لدى المواطنين ودرجة ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة، فالمواطنة اذا هي مجموعة من الحقوق والواجبات التي تتضمنها المواثيق والمعاهدات الدولية أو ترتبها النظم السياسية وفق نصوص دستورية أو ذات طبيعة دستورية تختلف طبيعتها من دولة لأخرى زمن مجتمع لآخر (ولديب، 2012).

سادساً: مفاهيم الدراسة

أ. المواطنة، تعددت الرؤى حول مفهوم المواطنة ومضمونها، يقول تعالى « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة» (التوبة، الاية 25)، وجاء في لسان العرب « أن المواطنة والمواطن مأخوذة من الوطن المنزل الذي تقيم به وهو (موطن الانسان ومحلة)، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الانسان ولد فيه أم لم يلد، وتوطنت نفسة على الأمر: حملت علية، والمَوَاطن جمع موطن: هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب (ابن منظور، 1994)، واطن: صيغة فاعل، وهو فعل المزيد، يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسه، والمواطن: هو الانسان الذي نشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيه، والمواطنة: الاشتراك في الحياة بتعاقب الاجيال على بقعة جغرافية محددة ضمن ظروف ومعايير ومتغيرات مستمرة، والمواطنة هي حق مشاركة الأخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً فاعلاً على المواطنين(درويش، 2009).

أما في الاصطلاح: فالمواطنة صفة المواطن وبها تتحد حقوق المواطن وواجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بالولاء للوطن وتقديم الخدمات في وقت السلم والحرب (بدوي،1982)، وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :»علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قائد تلك الدولة»(نافع وآخرون، 2001) أو يقصد بها «انتساب الفرد إلى وطن، له فيه ما لأي شخص أخر من الحقوق التي يكلفها الدستور، وعليه ما على أي شخص أخر من الواجبات التي يفرضها الدستور(إلياس، 2002) ، في حين أن موسوعة الكتاب الدولي عرفت المواطنة على أنها « عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، وأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم» (مناع، 1997)، كما عرفت موسوعة كولير الامريكية المواطنة بأنها:» أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا» (الكواري،2001)، في حين أن Grick يعرفها « بأنها العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين الافراد، والإحساس بالاهتمام المشترك من اجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستمراره (Crick ، 2000).

وعرّفت المواطنة بأنها: «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية» (الحسبان، 2011). وتعرف بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة (John، 1999) . كما تعرف على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها(Banks، 2008).

يمكن القول أن المواطنة أبعاداً اجتماعية وسياسية، فعلى المستوى الاجتماعي تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون. أما على المستوى السياسي فتمنح المواطنين الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة المشاركة السياسية بمهومها الشامل (Grainne ، 2007).

خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحدد الحقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. (Hopkins، 1997.)

أما في فلسطين، ففي الواقع بسبب غياب دور الدولة الوطني منذ عام 1948 بدايات الاحتلال الاسرائيلي الفعلي لفلسطين غيب الاحتلال الابعاد الاجتماعية والسياسية وتجلياتها للمواطنه فصودرت الحريات واخضعت فلسطين لقانون الاحتلال الذي تميز بخاصية الظلم والقهر إذ غيبت العدالة والمساواة، وفرض قوانين وأوامر عسكرية جائرة، ومنذ عام 1967 خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاحتلال الفعلي وطالت سياسيات الاحتلال تفاصيل حياة المواطن الفلسطيني كافة، فبات العملية التعليمية تواجه سياسيات قمعية على مستوياتها المتعدد وعلى وجه الخصوص التعليم الجامعي إذا اغلقت جامعة بير زيت 14 إغلاقاً ما مجموعة 2075 يوما في الفترة الممتدة من عام 1992/1979، وفي نفس الفترة فقد أغلقت جامعة النجاح الوطنية 20 اغلاقاً ما مجموعه 1812 يوما، والجامعة الإسلامية 9 إغلاقات ما مجموعة 1344 يوما، وجامعة الخليل 9 إغلاقات ما مجموعة 1580 يوما، وجامعة القدس 9 إغلاقات ما مجموعة 1298 يوما(أبو حامد، 2015)، وهذا مثال واحد على انتهاك ابسط حقوق المواطنة المواطنين الفلسطينين من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وما زال الاحتلال مستمراً في انتهاكاته حقوق الفلسطينيين.

وفي عام 1988 أرست وثيقة الاستقلال التي اعلنت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دورة الانتفاضة) المنعقدة في الجزائر الملامح الاساسية للمواطنة الفلسطينية، بالقول: « على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، ومن مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، (وثيقة الاستقلال الفلسطيني، 1988)، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وعقد الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 بدء فعليا العمل على وضع القانون الأساسي الفلسطيني الذي اعتبر بمثابة الدستور الوطني إلى أن أقرَّ بصيغة المعدلة عام 2003 ليتناول في مواده الحقوق والواجبات التي تتضمنها المواطنة فنصت المادة الاولى منه أن» فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من اجل تحقيقه.

ب. الانتماء، كلمة مأخوذه من النماء بمعنى الزيادة والعلو والارتقاء، ويقال انتمى فلان إلى فلان إذ إرتفع إليه في النسب (إبن منظور، 1971)، ويشتق لفظ الانتماء من نمل الشيئ ويقال نميته إلى أبيه أي نسبته، وانتمى إليه أي انتسب (ابن منظور 2000)، وفي المنجد انتماء فلان إلى أبيه انتسب واعتز (شيخو، 1994)، وفي قاموس المحيط « إنتمى إليه أى انتسب إليه وهذا يشترط دافع الفخر والسعاده بالانتساب إليه لما يولده هذا الانتساب من معاني العز والشرف» (اللجمي، 1994).

كما يُعرف بأنه « الارتباط الوثيق بالشيئ موضوع الانتماء سواء أكان هذا الارتباط بجماعه مباشره أو مرجعية بهدف تقبل الآخرين وتقبلهم له» (عبد المنعم الدردير، 2004)، والانتماء أيضا تجسيد لمعنى المواطنه بكل ما تحمله من حقوق وواجبات سياسية و اجتماعية وخلافها، ويتعمق الانتماء حينما يسود الفرد الاحساس بأنه له دور يمكن أن يلعبه، وأن المجتمع في حاجة إليه، وإحساسه بأنه لابد أن يشارك في تفاعلات الواقع الاجتماعي المحيط به أو صنع هذا الواقع (حسين بخيت، 1994)، ويصنف (علي سلامة الخضور ، 2006) الانتماء في ثلاثة تصنيفات هي:

1. الانتماء هو إحساس أو رغبه أو شعور.
2. الانتماء حاجه إنسانيه.
3. الانتماء اتجاه.

ج. الحريه، لغة: حُرِّر أي أُعتِق وصار حراً، والحرُ خلاف العبد (الرازي، 1967)، وهي مقولة فلسفية تعبر عن العلاقة بين النشاط البشري والقوانين الموضوعة للطبيعة والمجتمع ويعدها الفلاسفة هي تقرير الروح لمصيرها. وحرية الإرشادات وإمكانية التصرف وفق إرادة لا تحددها الظروف الخارجية (الفلسفية، 1997)،

بات للحرية وتطبيقاتها على مر العصور أثراً على علاقة الدولة بالمجتمع ومحورها الحريات الفردية التي يثار حولها الجدل والنقاش، فبالرغم من محاولة المفكرين والباحثين إيجاد تعريف جامع لمفهوم الحرية إلا أنها بقيت محاولات، وأضحى مع تقدم الزمن أصبح أكثر تعقيداً، ويعرف Leibniz الحرية على أنها: « قدرة الإنسان على فعل ما يريده»، ويضيف: من يمتلك وسائل أكثر لتحقيق ما يريد يكون أكثر حرية»، ويعرف Voltaire الحرية بقولة» عندما أقدر على فعل ما أيد فهذه حريتي» (عطيه، 1965)، كما أن راغب جبريل ينظر للحرية من منظور نفسي و بدني، ويعرفها بأنها: « صلاحيات سلوكية نابعة من الطبيعة البشرية والتكوين النفسي والبدني للانسان وضرورية له ككائن اجتماعي» (جبريل، 2009)، ويعرفها

رفاعه طهطاوي بأنها الفكاك من كل قيد مادي أو معنوي ، والقدرة على فعل الشيء دون سبب سوى وجود القدرة على الفعل(طهطاوي، 1980)، كما ويعرفها وهبة الزحيلي بأنها ما يميز الإنسان عن غيره ويتمكن بها من الممارسة والاختيار دون إكراه ضمن حدود معينة (الزحيلي، 2000).

من منظور ديني اسلامي ارتبط مفهوم الحرية في الإسلام بمفهوم التكليف، فقد خلق الله تعالى الإنسان وميزه بالعقل الواعي القادر على اختيار أعماله وأقواله، والتصرف بإرادته الكاملة، وجعل الله الإنسان حراً ومسؤولاً في آن واحد، قال تعالى: « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ « (سورة البقرة، الآية 286)، فالأصل أن الانسان حر ليكون مكلفاً ومسؤولاً، فلا يمكن أن يكون الانسان مكلفاً دون ان يكون حراً، ولا قيمة للانسان دون الحرية؛ فهي حق من حقوقه، ودونها لا يستطيع أنْ يمارس المرء أعماله، وهي الخاصية التي تميز الكائن الناطق عن غيره من الكائنات، فهو عاقل وأفعاله تصدر عن إرادته هو؛ فالإنسان الحر هو من لم يكن عبدا أو أسيراً، ومن الدلائل على تعظيم الإسلام للحرية أنه جعل العقل الحر هو السبيل لإدراك وجود الله تعالى، قال تعالى: « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ «، (سورة البقرة، الآية 256)، وبذلك فإن الإيمان بالله يكمن في الإقناع، وهو مقترن بحرية الإنسان في الاختيار.

من منظور وطني نصت المادة 11 من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003 على أن: الحرية الشخصية حق طبيعي مكفولة لا تمس. لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته باي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقا لأحكام القانون، ويحدد مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقانون الصادرة بتنظيم السجون، كما أن المادة 13 نصت على أنه» لا يجوز إخضاع أحد لأي اكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومون من حرياته معاملة لائقة. يقع باطلا كل قول أو اعتراف بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، في حين أن المادة 18 نصت على أن « حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة بشرط عدم الاخلال بالنظام العام أو الاداب العامة، والمادة 19 منه نصت على « لامساس بحرية الرأي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة احكام القانون، أما المادة 20 فنصت على أن « حرية الاقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون. (القانون الاساسي المعدل، 2003).

د. المساواة والعدالة الاجتماعية، هي المماثلة والمتشابه في القدر والقيمة، فالمساواة بين اثنين تعنى أن لهم نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات، ولا فرق بينهم، وعكسها الظلم والاستبدا، .فالمساواة الاجتماعية من أهم المبادئ التي ينادى بها الاجتماعيين والتربويين فهي القاعدة التي

تحفظ للبشر حقوقهم، فمن يريد التميز في ظل مجتمع تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يسوده التمييز والتعصب فلن يجد النور، لأن مثل هذا المجتمع تُقتل فيه المواهب وتضعف فيه القدرات، فالظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق أفراد المجتمع، فالمجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية، ويعلوه الظلم ويسوده القهر والاستبداد لفئة دون فئة، يُنشأ أفراد يتسمون بالجبن، والاستهتار واللامبالاة وعدم الانتماء؛ لأنهم لم يحصلوا على حقوقهم ولم يتلقوا فرصتهم، فقُتلت بداخلهم المواهب والقدرات الشخصية، وتاهت الطموحات، وكل هذا مبرر كاف لانتشار الرذائل في هذا المجتمع.

ولما قام المجتمع الإسلامي ساوى بين الناس جميعاً وألغى الفوارق الاجتماعية ، قال تعالى: « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا « (سورة الإسراء، الآية 70)، ومن مظاهر المساواة في الإسلام، تحقيق العدل مع كل الطبقات والأشخاص قال تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا « (سورة النساء، الآية 135)، ومن أوضح مظاهر المساواة أن وضع الإسلام للتفاضل بين الناس، لا يجرى فيما لا يملكه الإنسان كالخلق والتكوين، وإنما يندرج ضمن قدراته واستعداداته، كأداء العبادات وفعل الخيرات وطاعة الله ورسوله فكلها أعمال يستطيع كل إنسان القيام بها، فوجه التفاضل فيها بحسب أداء كل شخص لها، قال تعالى: « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ « (سورة الحجرات، الآية 13)

ومن منظور وطني نصت المادة 9 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003 عللا أن « الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الراي السياسي أو الاعاقة. فيما نصت المادة 22 على أن» ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة ورعاية أسر الشهداء والاسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون احكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتامين الصحي والاجتماعي (القانون الاساسي الفلسطيني، 2003).

تماشياً مع غرض الدراسة يمكن تعريف المواطنه إجرائياً بأنها إطار مرجعي يستخدم للحكم على الأشياء المادية والمعنوية في مواقف التفضيل والاختيار تتضمن قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية توجه أفكار وقرارات ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية إزاء المواقف المخلفة وبشكل منظم.

سابعاً: الدراسات السابقة

المحمور الاول: الدراسات العربية

جاءت دراسة **(أحمد ناجي، 2004)**، تهدفت إلى الوقوف على تصورات شباب الجامعة حول حقوق وواجبات المواطنة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين الذكور والإناث في وجهات نظرهم حول مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنة، ووجود اتفاق حول ما يجب أن تقوم به الدولة لنشر ثقافة المواطنة في المجتمع.

في حين أن دراسة **(موسى علي الشرقاوي، 2005)**، هدفت إلى الوقوف على مستوى وعى طلاب جامعة الزقازيق بقيم المواطنة، وكذلك الوقوف على الفروق بين الطلاب في وعيهم بقيم المواطنة من حيث التخصص العلمي، والجنس، ومكان السكن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عده أهمهما وعي الطلاب بقيمة حب الوطن، والولاء والانتماء لوطنهم، وايضا وعيهم بقيمة الحرية والجماعة.

أما دراسة **(محمد بن معجب الحامد، 2005)**، جاءت بعنوان الشركة والتنسيق في تربية المواطنة، حيث هدفت إلى تحديد وظائف المؤسسات التربوية وأساليب التنسيق بينها من أجل تعزيز المواطنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل المؤسسات التربوية وتوضيح علاقاتها ببعض واكتشاف آليات عملها لتعزيز المشاركة في تربية المواطنة.

في حين دراسة **(عبد الودود مكروم، 2004)**، هدفت إلى التعرف إلى الاطر النظرية الحاكمة لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة، كما سعت إلى التعرف إلى دلالات سلوك المواطنة النشطة، وذلك في محاولة لفهم الضوابط الحاكمة لتمثيل قيم المواطنة لدى الشباب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التي تعيق دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها.

كما أن دراسة **(عروس الزبير، 1999)**، هدفت إلى وصف حالة التمزق وضعف الهوية وغياب التأصيل النظري الواضح لمفهوم المواطنة والصراع الفكري بين الاطروحات المتناقضة على الساحة الجزائرية والخلفيات والمنطلقات التي تغذي هذا الصراع وتؤججه وانعكاسات ذلك على المجتمع بصفة عامة، وتناولت الدراسة المقولات الرئيسة في صياغة مفهوم المواطنة بين العموم وتشير إلى عدم وضوح مفهوم المواطنة في الخطاب السياسي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

المحور الثاني: الدراسات الانجليزية.

هدفت دراسة (Magick Hanrey، 2007)، إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع الأمريكي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عديد النتائج منها أن ممارسة الطلاب للانشطة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين واشتراكهم في قضايا مشكلات المجتمع وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها واعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي للاسهام في غرس قيم المواطنة وتدعيمها.

في حين دراسة (Mandel karsten،2003)، هدفت إلى التعرف إلى دور الانشطة والبرامج التي تقدمها الجامعة في تنشيط قيم المواطنة لدى الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن طريقة التعليم والبحث القائم على المشاركة المجتمعية والتدريب المستمر بغية التعامل الفعال مع قضايا المجتمع والتفاعل معها في تعليمهم داخل الجامعة وساعدت على تدعيم قيم المواطنة لدى الطلبة، كما ساعد وعي الطلبة وانغماسهم في التغييرات والتحولات التي تحدث للمجتمع في تعزيز قيم المواطنة لديهم.

أما دراسة (Robert Woyach، 1992)، فجاءت بعنوان الثقافة في تربية المواطنة، وهدفت إلى البحث في مفهوم المواطنة ومفهوم القيادة والروابط بينها، كما بينت كيفية تفعيل دور القيادة في حل المشكلات المتعلقة بالمواطنة، وخلق الدوافع لدى النشء، واوصت الدراسة بأن تقوم مدرس التعليم العام بالدور الرئيس في تنمية القيادة والمواطنة.

ملاحظات عامة على الدراسات السابقة:

تضطلع الأجهزة الأمنية كافة وأجهزة السلطة التنفيذية في نظم الحكم كافة بوظيفة حفظ السلم والأمن الداخلي بمفهومه الواسع وحماية مقدرات ومكتسبات المواطنين والعمل على توفير البيئة الأمنية الملائمة لإشباع احتياجاتهم في مجالات وأنشطة الحياة، وتعتمد طبيعة العلاقة بين الضابط والجهاز الأمني على عدة اعتبارات يتعلق بعضها بمستوى إدراك الضباط لمفهوم المواطنة وقيمها، ويتعلق البعض الآخر بتصرفات العاملين في الجهاز الأمني ومدى مهاراتهم الحرفية وقدراتهم على تلبية احتياجاتهم والشعور بالأمان والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم، لذلك هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية المنوطة بهم توفير الامن في ربوع المجتمع الفلسطيني وهذا هو في الواقع الهدف الرئيس لنشاط جهاز

الشرطة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب تنمية شعور الضباط العاملين بقيم المواطنة، وهذا ما يميز تلك الدراسة عن الدراسات السابقة. كما أن من أهم الملاحظات أن الدراسات السابقة تناولت المواطنة وقيمها منظور الحقوق والواجبات التي ينبغي أن يتمتع بها الأفراد كدراسة (أحمد ناجي، 2004)، ودراسة(Magick Hanrey، 2007)، في حين أن هذه الدراسة حاولت معرفة مستوى قيم المواطنة المتمثلة بالانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية بغية الوقوف عند أهم العقبات التي تحول دون تنميتها لدى الضباط وذلك من اجل تعزيز دور ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في تحقيق الأمن والأمان في ربوع المجتمع الفلسطيني لطالما أن شعور الضباط بمستوى مقبول من قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية شرطاً لتفعيل دورهم ونشاطهم في الجهاز، كما وأفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بما يلي:

1. تحديد مشكلة الدراسة.
2. تحديد أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وفرضياتها، ومتغيراتها، ومجتمعها وعينتها.
3. إعداد صحيفة الاستبان من حيث أبعادها، ومجالاتها، وفقراتها، وكذلك معالجة البيانات الإحصائية.
4. إكساب الباحث معلومات ومهارات للتغلب على العقبات التي واجهته أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرضا شاملا ومفصلا لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، وذلك في مبحثين ، يعرض المبحث الاول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني تحليل نتائج قياس مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

اولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

يتضمن هذا المبحث الخطوات والإجراءات والمنهجية للدراسة على النحو الآتي:

أ. أداة الدراسة:

1. أعد الباحث صحيفة استبيان من (27) مكونه من أربعة أبعاد لقياس مستوى درجة ابعاد قيم الموامنه المتمثلة في الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.
2. أبعاد صحيفة الاستبيان تم تقسيمها إلى بعدين على النحو التالي:

- البعد الأول: قيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 1-10).
- البعد الثاني: قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 11-19).
- البعد الثالث: قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تكون من (الفقرات 20-27).

3. اختبار صدق الأداه، حتى يتحقق الباحث من صدق أداة الدراسة اعتمد على أنواع الصدق الآتية:

- صدق المحكمين، يشير إلى قدرة أداة الدراسة على قياس الموضوع الذي صُممت من أجله، ويتعلق ذلك بآراء المحكمين الذين تم اختيارهم من أساتذة الجامعات المتخصصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، وطُلب من المحكمين إبداء الرأي في أبعاد فقرات الدراسة وفقراتها؛ من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للبُعد الذي وُضعت له، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد تمّ التعديل في عدد من فقرات صحيفة الاستبيان، وشارك بتحكيم اختبار قياس المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان كل من الأساتذة الأفاضل.
- صدق الاتساق الداخلي: للتأكد من صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه في هذه الدراسة، فأتت فقرات أداة الدراسة جميعها ذات علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيا مع مجالها عند مستوى دلالة (0.05)، مما يوضح إلى أن أداة الدراسة حققت درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، والجداول الآتية توضح ذلك:

ب. صدق ثبات الدراسة:

جدول رقم (1) معامل الثبات لمجالات صحيفة الاستبيان

المجال	اسم المجال	الفا كمبرخ
	معامل الثبات لبعد قيمة الانتماء	7.72
	معامل الثبات لبعد قيمة الحرية	8.11
	معامل الثبات لبعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية	7.68

يتضح من جدول رقم (1) أن معامل الثبات لفقرات صحيفة الاستبيان عالي ويفي باغراض الدراسة، إذ بلغ عدد فقرات صحيفة الاستبيان (27) فقرة.

ج. مجتمع الدراسة وعينتها.

تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية من رتبة ملازم لغاية عميد فأعلى وفق بيانات الادارة والتنظيم (2016)، وبلغ عددهم (4500) ضابطاً.

وقام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية، لا يقل حجمها عن (10%) من مجتمع الدراسة، كما أخذ الباحث إمكانية عدم استرداد عدد من الاستبانات أو إهمالها من قبل الضباط قبل البدء بالتحليل، ولذلك وزّع الباحث (450) استبانه، صلح منها للتحليل (437)، وهذا يعني أنّ النسبة المئوية للعينة يُشكّل (10%) من مجتمع الدراسة، وتم استبعاد (13) استبانه، (3) منها غير مستردة، و(10) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة، وفيما يلي عرض مفصل لخصائص عينة الدراسة وفق متغيراتها الاجتماعية/ الاقتصادية، كما هو موضح الجدول الآتي:

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الاجتماعية/ الاقتصادية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المؤية
مكان السكن	مدينة	122	34.5
	قرية	189	53.4
	مخيم	34	9.6
	قيمة مفقودة	9	2.5
	المجموع	354	100.0
الرتبة العسكرية	ملازم - نقيب	229	64.7
	رائد-عقيد	113	31.9
	عميد فأعلى	0	0
	قيمة مفقودة	12	3.4
	المجموع	354	100.0
مستوى تعليم الضابط	ثانوية فأقل	104	
	بكالوريوس	211	29.4
	ماجستير فأعلى	20	59.6
	قيمة مفقودة	19	5.6
	المجموع	354	5.4
	ثانوية فأقل	104	100.0
سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	23	6.5
	6-10 سنوات	61	17.2
	11-15 سنة	94	26.6
	أكثر من 15 سنة	163	46.0
	قيمة مفقودة	13	3.7
	5 سنوات فأقل	354	100.0
الدخل الشهري بالدولار للاسرة	550-750	92	26.0
	750-950	105	29.7
	950-1150	102	28.8
	1150-1500	47	13.3
	قيمة مفقودة	8	2.3
	550-750	92	26.0

يتضح من جدول رقم (2) ما يلي:

1. مكان السكن: تبّين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من سكان القرى، بنسبة مئوية (53.4%)، والنسبة المئوية الأقل كانت سكان المخيمات (9.6%)، قد يعزى ذلك إلى أن أبناء المدن يميلون للعمل في القطاع الخاص أكثر من العمل في القطاع العام، وينسجم ذلك مع نتائج مسح الشباب الفلسطيني 2015 التي أشارت أن 83% من الشباب (15-29) سنة يعملون في القطاع الخاص مقابل 10.1% يعملون في مؤسسات حكومية (مسح الشباب الفلسطيني 2015 النتائج الرئيسية، 2016)، هذا بالاضافة إلى أن جهاز الشرطة الفلسطينية في السنوات الاخير ركز في استيعابه للمستجدين على حملة الشهادات العلمية لا سيما منها الدرجة الجامعية الاولى البكالوريوس كون العمل أصبح متخصصاً، إذ إنه بات معلوماً أن أبناء القرية في فلسطين يميلون لاستكمال مسيرتهم الدراسية أكثر من أبناء المدينة، هذا ما يفسر النتائج السابقة حسب متغير مكان السكن.

2. الرتبة العسكرية: تبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من ملازم – نقيب بنسبة مئوية (64.7%)، والنسبة المئوية الأقل كانت رائد- عقيد (31.9%)، وتلك النتائج تتفق في واقع الحال مع التركيب العمري للسكان في فلسطين، إذ يظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينين أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنه في فلسطين منتصف عام 2015 حوالي (39.4%) من مجمل السكان بواقع (37.2%) في الضفة الغربية و(43.0%) في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

3. مستوى تعليم الضابط: تبين من جدول أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (59.6%)، والنسبة المئوية الأقل كانت ماجستير فأعلى بنسبة (5.6%)، ويُفسر الباحث النتائج السابقة بأن جهاز الشرطة الفلسطينية يركز في استيعاب المنسبين الجدد من الفئة المتعلمة والحاصلة على الدرجة الجامعة الأولى.

4. سنوات الخدمة: يتبين من الجدول أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية أكثر من 15 سنة بنسية (46.0%)، والنسبة المئوية الأقل كانت من خدموا في جهاز الشرطة الفلسطينية 5 سنوات فأقل بنسبة (6.5%).

5. الدخل اشهري بالدولار للاسرة: يتبين من الجدول أن الدخل الشهري للأسرة الأكثر انتشاراً بين الفئات الثلاثة (750-950 دولاراً) إذ بلغت نسبته (29.7%)، و (950-1150) بنسبة (28.8%)، و (550-750) بنسبة (26.0%) ، أما النسبة المئوية الأقل كانت (1150-1500) بنسبة (13.3) ، ويُفسر الباحث النتائج السابقة.

وقام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لقيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية والمتمثلة في قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، ويشير جدول رقم (3).

جدول رقم (3) مقياس ليكرت الخماسي لقياس القيم.

القيمة	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

واعتمد الباحث المقياس الآتي للمتوسطات الحسابية لتقدير درجة قيم المواطنة، كما يشير جدول رقم (4) إلى مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة.

جدول رقم (4) مقياس حساب المتوسط المرجح لقيم المواطنة.

المتوسط	4.21 فأكثر	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	أقل من 1.81
الوزن	درجة مرتفعة جدا	درجة مرتفعة	درجة متوسطة	درجة منخفضة	درجة منخفضة جدا

ثانياً: نتائج تحليل مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

أ. النتائج المتعلقة بقيمة الانتماء لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الانتماء

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الانتماء.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	الإنتماء يعزز قيمه الوحده الوطنيه.	4.50	.719	90%	موافق بشدة
2	أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحاً.	4.00	.980	80%	موافق
3	أفتخر بأني فلسطني الجنسيه.	4.71	.603	94%	موافق بشدة

4	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا أفكر بالهجرة إلى خارج الوطن.	3.86	1.16	77%	موافق
5	الجنسية الأجنبية لم تفتح لي آفاق جديدة في الحياة.	3.51	1.14	70%	موافق
6	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.	3.96	1.09	79%	موافق
7	أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية.	3.63	1.30	73%	موافق
8	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.	4.50	.801	90%	موافق بشدة
9	قراري في الانتساب إلى جهاز الشرطة الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين.	4.28	.929	86%	موافق بشدة
10	المشاركة في النشاطات ذات الطابع المجتمعي يعزز الأنتماء إلى فلسطين.	4.28	.731	86%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.12	.557	82%	موافق بشدة

يتضح من الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) بتقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (557 .) بتقدير موافق، فقد حققت الفقرة رقم (3) أعلى متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (603 .) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى الانتماء الصادق

والإحساس بحب الوطن والذوبان الوجداني الشعوري بأحداثه ومتغيراته والتأثر إيجاباً برفعته ووحدة كيانه وقوته ورقيه، والتناغم مع السلم الاجتماعي وإن تعددت البرامج السياسية والمشارب الفكرية.

وهذا مؤشر على دلالات الوطنية الحقيقية الصحيحة، كإحساس الضابط بالحب الكبير لوطنه وحب المجتمع الذي يشاركه هذا الوطن بغض النظرعن التوجهات والاختلاف السياسي والفكري.

كما أن الفقرة رقم (8) حققت متوسط حسابي (4.50)، وانحراف معياري (801.) بتقدير موافق بشدة، ويدلل ذلك على حالة شعور الضابط بالانضمام إلى مجموعة، ويعبر ذلك عن علاقةٍ شخصيةٍ حسيةٍ ايجابية، يبنيها الضابط مع أشخاصٍ آخرين أو مجموعةٍ ما، مجسداً انتماءه إلى الوطن فيعني تلك الحالة والشعور بالانضمام إلى الوطن، وتكوين علاقةٍ ايجابيةٍ مع الوطن، وتكوين علاقةٍ قويةٍ تربطه بالوطن، والوصول إلى أعلى درجات الإخلاص للوطن. ويترجم ذلك من خلال استعداده النفسي لأنْ يسلك كل السلوكيات الإيجابية والتي من واجبها أن تخلق منه شخصاً منتمياً، محباً، مخلصاً لوطنه، مدافعاً عنه من أي عدوٍّ أو ضرر.

أما الفقرة (10) فقد حققت متوسطاً حسابياً (4.28)، وانحرافاً معيارياً (731.) بتقدير موافق جداً، فيدل ذلك على قدرة الضابط على التعايش السلس مع شرائح المجتمع وأطيافة المتعددة والمتنوعة كافة على أساس المشاركة الوطنية والحوار البناء، كما أنه أي الضابط مستعداً لتقديم الخدمات الأمنية التي تسهم في دفع عجلة التنمية بمفهومها الشامل نحو الأمام، والتعاون في القضاء على العقبات والعراقيل التي تعيق عجلة التنمية والتطور. ومستعداً للتنافس والتنافس بقوة في خدمة الوطن وأبنائه والعمل على تحريره من كافة القيود المفروضة عليه داخلياً أو خارجياً، والمشاركة الإيجابية في خدمة الوطن، وتقدم واجب الوفاء تجاه وطنه الذي احتضنه ورضي به عضواً ينتظر منه الكثير.

ب. النتائج المتعلقة بقيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ويشير جدول رقم (6) إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بعد قيمة الحرية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
11	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الضابط وإنتاجه سواء أكانت قيوداً مادية أم معنوية	4.17	.828	83%	موافق
12	الحرية تعني قدرة الضابط على اتخاذ القرار المسئول وفقا للصلاحيات	4.20	.818	84%	موافق
13	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك ويحد من الحريات المدنية والسياسية.	4.30	.859	86%	موافق بشدة
14	الحرية المسئولة تؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.	4.27	.785	85%	موافق بشدة
15	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةٌ للحريات ومن القانون حالة تعسفية.	4.21	.852	84%	موافق بشدة
16	الحرية تعزز ثقة الضابط بنفسه	4.32	.816	86%	موافق بشدة
17	توافر أجواء الحرية وفقا للقانون تدفع الضباط لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم	4.26	.742	85%	موافق بشدة
18	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي.	3.57	1.17	71%	موافق
19	الحرية المسؤوله ترفع الروح المعنوية للضباط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال	4.33	.750	87%	موافق بشدة
	الدرجة الكلية	4.18	.557	84%	موافق

يتضح من جدول رقم (6) أن الدرجة الكلية لقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.18) بقدير موافق بشدة، وانحرافاً معياريا (.557) بتقدير موافق، مما يعني أن درجة استجابة عينة الدراسة موافقة بشدة حيال قيمة الحرية، فقد حققت الفقرة رقم (19) أعلى متوسط حسابي (4.33)، وانحراف معياري (.750) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى أن اعتقاد الضابط بأنه إنساناً متحرراً اجتماعياً يرفض الخنوع والذلة ويحتفظ بحرّيته في المجتمع، ويحتفظ في ذات الوقت بحرّيته على صعيد الأخلاق والمعنويات، أي يحتفظ بحرّية عقله وضميره.

أما الفقرة (16) حققت متوسط حسابي (4.32)، وانحراف معياري (.816) بقدير موافق بشدة.

في حين أن الفقرة (18) حققت متوسط حسابي (3.57)، وانحراف معياري (1.17) بتقدير موافق، ويعزى ذلك أن الضابط العامل في جهاز الشرطة الفلسطينية يشعر بأن سياسيات الجهاز تسهم بشكل ضعيف في توفير مساحة من حرية التعبير، ويعود ذلك إلى القوانين الناظمة لأداء العملية العسكرية والأمنية وقيمها، كالانضباط والالتزام وتنفيذ الاوامر العسكرية وخضوع الرتب العسكرية الدنيا إلى الرتب العليا التي لا تتيح في الكثير من الأحيان مجالا لحرية التعبير عن الرأي.

ج. النتائج المتعلقة بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبية المئوية لفقرات بُعد قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
20	الثقافة السائدة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزز فرص المساواة بين المواطنين .	4.11	.966	82%	موافق
21	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص.	4.26	.744	85%	موافق بشدة
22	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق الضباط.	4.24	.813	85%	موافق بشدة

23	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.	4.29	.818	86%	موافق بشدة
24	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات.	4.11	.948	82%	موافق
25	إن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.25	.795	85%	موافق بشدة
26	سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	4.10	.995	82%	موافق
27	القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الضباط.	3.93	1.07	79%	موافق
	الدرجة الكلية	4.16	.556	83%	موافق
	الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.	4.16	.435	83%	موافق

يتضح من الجدول رقم (7) أن الدرجة الكلية لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وانحرافاً معيارياً (435.)، مما يعني أن درجة استجابات عينة الدراسة بتقدير موافق حيال قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد حققت الفقرة رقم (21) متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (744.) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية أن مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، كما أن الضباط من خلال هذه الاستجابة نستطيع القول أنهم أقرنوا المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

1. عدم التمييز بينهم وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء والحرمان من بعض الحقوق.
2. توفير الفرص حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في الفرص إذا كانت التهميش شائعاً وهو ما يرتب التزاماً على جهاز الشرطة الفلسطينية بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل المتساوي بين الضباط.
3. تمكين الضباط من الإفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

في حين أن الفقرة (22) حققت متوسط حسابي (4.24)، وانحراف معياري (813.) بتقدير موافق بشدة، ويعزى ذلك إلى إدراك الضباط أن للظلم آثار سلبية على النفس، فالشعور بالظلم يرهق النفس ويؤدي إلى الحسرة والمرارة، وقد يؤدي إلى الاكتئاب أو غير من الإضطرابات النفسية وخاصة حينما يجد الضابط نفسه مقهوراً مغلوباً على أمرة وغير قادر على رد الظلم عن نفسة، وليس بالضرورة أن يكون الظالم كبيراً أو ذوي المراتب العليا، ولكن قد يقع الظلم من عامة الناس بعضهم لبعض، فيأكل أحدهم حقاً، وقد يعجز المظلوم عن دفع الظلم عن نفسه، فيسري في نفسه شعوراً بالمرارة والأسى وقد يستمر هذا الشعور ليتحول إلى اضطراب يتناسب مع حجم الشعور بالظلم.

أما الفقرة (27) فقد حققت متومتوسط حسابي (3.93) بتقدير موافق، وانحراف معياري (1.07) بتقدير موافق، ويعزى ذلك إلى اعتقاد الضباط أن العدالة من أسمى وأقدم الفضائل الإنسانية، فهي رغبة الإنسان في إحقاق الحق ورد الظلم في كل زمان ومكان، نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، وصاغتها التشريعات القانونية الاخرى في فلسطين، فهي غاية وجوهر القانون، وأساسها المساواة المرتبطة بالدور الاجتماعي للقانون، من أجل محو الامتيازات الخاصة وأية فوارق مصطنعة بين أفراد المجتمع من جانب، ومن الجانب الآخر بين والضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية، وقد ترسّخت في مضمون العقد الاجتماعي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمواطن والضابط لحماية واحترام حقوقه، مثل حق الحياة والحرية والمساواة والعمل والتعليم، وعدالة توزيع الدخل والثروة من أجل حياة كريمة، وهذا ما يقتضي من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة والمؤسسة الأمنية الفلسطينية إرادة حرّة وواعية.

لكن القوانين والسياسات وحدها ليست كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل تحتاج إلى آليات وسبل لتطبيقها على أرض الواقع من أجل الحد من اتساع الفجوة بين الحكومة والمواطن من جانب، وبين الضباط من الجانب الاخر، وبين الغني والفقير في ظل تزايد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية في فلسطين، والتي ساهمت في زيادة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة والتضخم، وتراجع الدور الاجتماعي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أفرز تمايزاً اجتماعياً الذي قد يعزّز اللامساواة بين أفراد المجتمع. يحمل الفقر معانٍ واتجاهات مختلفة مادية اجتماعية ثقافية، وهو مرتبط أيضاً باستئثار قلّة قليلة بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية والموارد المتاحة على حساب الفقراء.

إذ بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لإنماط الاستهلاك الشهري 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد الفلسطينين

يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة). كما أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري ارتفعت بنسبة 0.4% في العام 2011 مقارنة مع العام 2010، حيث ارتفعت من 25.7% عام 2010 لتصل إلى 25.8% عام 2011.

نتائج فحص الفرضية الأولى، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى متغير مكان سكن الضابط كما هو مشار اليه في جدول رقم (8).

جدول (8) نتائج تحليل التباين الاحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان سكن الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.120	2	.060	.199	.819
	خلال المجموعات	102.893	342	.301		
	المجموع	103.013	344			
الحرية	بين المجموعات	.730	2	.365	1.283	.278
	خلال المجموعات	97.203	342	.284		
	المجموع	97.933	344			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	.108	2	.054	.177	.838
	خلال المجموعات	104.638	342	.306		
	المجموع	104.746	344			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.201	2	.101	.555	.575
	خلال المجموعات	62.052	342	.181		
	المجموع	62.253	344			

يتضح من جدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) لإستجابات المبحوثين تعزى لمتغير مكان سكن الضابط على تنمية قيم المواطنة، حيث كانت مستوى الدالة اكبر من (0.05)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية في جميع المجالات والدرجة الكلية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المجتمع الفلسطيني متجانس ولا يترك أثر مكان السكن سواء أكان مدينة أم قرية أو مخيم على مستوى تنمية قيم المواطنة لدى العينة المبحوثة من ضباط جاز الشرطة الفلسطينية، حيث إن مواقع السكن كافة تتعرض إلى السياسات الاسرائيلية نفسها التي من شأنها أن توحد القيم والاتجاهات الوطنية لدى العينة المبحوثة، الامر الذي أدي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية.

نتائج فحص الفرضية الثانية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، كما هو مشار اليه في جدول رقم (9).

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الرتبة العسكرية

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	823.	1	823.	2.698	101.
	خلال المجموعات	103.716	340	305.		
	المجموع	104.539	341			
الحرية	بين المجموعات	005.	1	005.	019.	892.
	خلال المجموعات	96.780	340	285.		
	المجموع	96.785	341			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	854.	1	854.	2.821	094.
	خلال المجموعات	102.957	340	303.		
	المجموع	103.811	341			

الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	.344	1	.344	1.863	.173
	خلال المجموعات	62.741	340	.185		
	المجموع	63.085	341			

يتضح من جدول رقم (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإستجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تبعا لمتغير الرتبة العسكرية، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اكبر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تمتع كافة المواطنين الفلسطيني سواء أكانوا عسكراً أم مدنيين بقيم المواطنة، حيث إن الفرد الفلسطيني يتعرض لتنشئة سياسية واجتماعية تتسلل لها قيم المواطنية من نعومة أظافر الفرد، وعليه فإن العسكري الفلسطيني تقليديا يمارس الدور النضالي في مواجهة قوى الظلم والعدوان منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصر، الامر الذي ارتد بالشكل الإيجابي عل تمتع الضباط العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية بمستوى مرتفع لقيم المواطنة.

نتائج فحص الفرضية الثالثة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) في استجابات المبحوثين حول مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط كما هو مشار اليه في الجدول رقم (10).

جدول (10) نتائج تحليل «التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مستوى تعليم الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.783	2	392.	1.277	280.
	خلال المجموعات	101.862	332	307.		
	المجموع	102.645	334			
الحرية	بين المجموعات	241.	2	121.	423.	655.
	خلال المجموعات	94.639	332	285.		
	المجموع	94.881	334			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	875.	2	438.	1.448	237.
	خلال المجموعات	100.364	332	302.		
	المجموع	101.240	334			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	558.	2	279.	1.533	217.
	خلال المجموعات	60.463	332	182.		
	المجموع	61.021	334			

يتضح جدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى قيم المواطنة لدى الضباط تعزى لمتغير مستوى تعليم الضابط، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (0.05)، وبهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط، كما هو مشار اليه في جدول رقم (12).

جدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات خدمة الضابط

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	3.211	4	.803	2.637	.034
	خلال المجموعات	106.235	349	.304		
	المجموع	109.446	353			
الحرية	بين المجموعات	2.123	4	.531	1.839	.121
	خلال المجموعات	100.732	349	.289		
	المجموع	102.855	353			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	8.026	4	2.006	6.919	.000
	خلال المجموعات	101.209	349	.290		
	المجموع	109.235	353			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	3.836	4	.959	5.305	.000
	خلال المجموعات	63.094	349	.181		
	المجموع	66.930	353			

يتضح من جدول رقم (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) حيال دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة لدى الضباط تعزى لمتغير سنوات خدمة الضابط، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها اقل من (0.05) ما عدا الحرية، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD الذي يوضحه جدول رقم (13).

جدول رقم (13) اختبار LSD لقيمة الحرية وبُعد دور المناخ الداخلي العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الانتماء		5 سنوات فأقل		-.-40584*	-.-39320*	-.-63418*	
		10-6 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.76	4.17	4.16	4.13	4.10

يبين جدول رقم (13) أن الفروق جاءت بين الفئة من ذوي سنوات خدمة الضابط من 5 سنوات فأقل والفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة وأكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، ويعزى ذلك إلى أن الضباط حديثي الخدمة لم يتحصلوا على المعرفة الكافية والمعلومات عبر الدورات العسكرية على المستويين الداخلي والخارجي.

وحول المتوسطات الحسابية للفقرات نجد أن الفقرات(34، 36) لبُعد دور المناخ العام لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة حصلت على أقل متوسط حسابي على التوالي (3.70)، (3.87)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة العمل الأمني والعسكري الذي يأخذ طابع تنفيذ الأوامر والالتزام بنمط من العلاقات قد لا يتيح النقاش في الكثير من الأحيان حول القرارات أو الإجراءات التي تتخذ في إطار إتمام العمل اليومي في الجهاز الأمني، كما لا يشجع على قبول النقد البناء ويعزى ذلك أيضاً لكطبيعة العمل الأمني والعسكري الذي، فضلاً عن تسلسل الرتب العسكرية والإلتزام بالأوامر وطاعتها، وخضوع الرتب الدنيا إلى الرتب العسكرية العليا، لذا فإن فئة من 5 سنوات فأقل هي أكثر فئة تنفذ الاوامر العسكرية. ويشير جدول رقم (14) إلى اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

جدول رقم (14) اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	10-6 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
المساواة والعدالة الاجتماية		5 سنوات فأقل		-.-62963*	-.-60031*	-.-60309*	
		10-6 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.59	4.22	4.19	4.20	4.08

يوضح جدول رقم (14) إلى أن الفروق جاءت بين الفئة من ذوي الخبرة 5 سنوات فأقل و الفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة واكثر من 15 سنة لصالح الفئة اقل من 5 سنوات، وقد يعزى ذلك لطبيعة العمل العسكري والأمني الذي يخضع لتقاليد تتسم بالتقيّد بالقانون والتشريعات الناظمة للخدمة في قوى المن الفلسطيني في الكثر من الأحيان، كما أن تنفيذ الأوامر العسكرية والتقّيد بالتعليمات قد تلقي بضلالها على نفسية الضابط، وللإشارة فإن الفقرات (27، 26) حصلن على أدني متوسط حسابي على التوالي (3.93، 4.10)، وتفيد الفقرة (27) أن القوانين والتشريعات تسهم في تحقيق قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، وهي درجة متدنية بالنسبة لشعور الضباط في اسهام القوانين والتشريعات في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، في حين أن الفقرة (26) تشير أن سياسات جهاز الشرطة تحقق المساواة والعدالة الاجتماعية، وهي درجة متدنية، وقد يعزى ذلك بأن الضابط من تلك الفئة حديثي التجربة في العمل لدى جهاز الشرطة الفلسطينية الأمر الذي يستدعي البحث معمقاً في السياسات التي لا تنال على مقبوليتهم بصفتهم ضباطاً في الجهاز.

كما أن الفقرات (21، 25) حصلن على أعلى متوسط حسابي على التوالي (4.26، 4.25)، ويعزى ذلك إلى إيمان الضباط لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بأن المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنيينه وتكافؤ الفرص، فضلاً عن قناعتهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا بحد ذاته مؤشر ايجابي بتلك القناعات حول المساواة والعدالة الاجتماعية ودورها في توفير الأمن لدى الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يناط بهم توفير الأمن واستتبابه في الوطن، فضلاً عن ايمانهم بأن الفساد والمحسوبية تحد من المساوة والعدالة الاجتماعية، ويشير جدول رقم (15) إلى اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية.

جدول رقم (15) اختبار LSD للدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية

البعد	المتغير	سنوات خدمة الضابط	5 سنوات فأقل	6-10 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة	قيمة مفقودة
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية		5 سنوات فأقل		-.-42401*	-.-42171*	-.-40281*	
		6-10 سنوات					
		11-15 سنة					
		أكثر من 15 سنة					
المتوسط الحسابي			3.77	4.19	4.19	4.17	4.04

يوضح جدول رقم (15) أن الفروق جاءت بين الفئة من سنوات خدمة الضابط 5 سنوات فأقل والفئة 6-10 سنوات و 11-15 سنة وأكثر من 15 سنة لصالح الفئة أقل من 5 سنوات، وقد يُعزى ذلك إلى أن طبيعة العمل الأمني والعسكري تتطلب الالتزام بالتعليمات وتنفيذها، مما أدى إلى ضعف شعور الضباط من الفئة 5 سنوات خدمة فأقل بقيمة الحرية، حيث حصلت الفقرة (18) على متوسط حسابي (3.57) التي تفيد بأن سياسات جهاز الشرطة الفلسطينية توفر مساحة من الحرية للضباط للتعبير عن الرأي، وهو مستوى متدن، كما قد يعد ذلك أمر عادي بالنسبة إلى الضابط صغار السن الذين يتخرجون من الكليات العسكرية والأكاديميات الأمنية ويلتحقون للخدمة في جهاز الشرطة الفلسطينية، حيث يكون العبء عليهم كبيراً وهم في واقع الحال تحت الاختبار.

وحصلت الفقرة (19) على أعلى متوسط حسابي (4.33) التي تفيد بأن الحرية المسئولة ترفع الروح المعنوية للضابط وإحساسهم الداخلي بالاستقلال، وهذا يشي بأن الضباط في جهاز الشرطة الفلسطينية مدركون للمعنى الحقيقي لقيمة الحرية، وهم تواقون لتطبيقاتها. هذا المفهوم يخدم تتطور العمل في جهاز الشرطة الفلسطينية.

كما أن الفقرة (5) التي تشير إلى أن الجنسية الأجنبية لم تفتح لي أفاً جديدة في الحياة حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.51)، وهذه الفقرة مرتبطة بقيمة الانتماء ويعُد ذلك مؤشر ليس جيداً بأن يكون استجابة ضباط على رأس خدمتهم في جهاز الشرطة الفلسطينية الذي يُعد من المكونات الرئيسة للمؤسسة الأمنية الفلسطينية التي تناط بها مهمة حفظ النظام والأمن العام في ربوع الوطن، والمؤشر الآخر الذي يحمل في طياته جوانب سلبية أخرى هو استجابة فئة من الضباط على الفقرة (7) وهي لا أمانع من الزواج من أجنبية لغرض الحصول على الجنسية، حيث حصلت على متوسط حسابي متدني (3.63)، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التوعية حول قيمة الانتماء وتعميقها لدى الفئة المشار اليها أعلاه من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، ومن جانب آخر الوقوف على أهم القضايا التي أوصلت تلك الفئة من الضباط داخل جهاز الشرطة الفلسطينية للايمان في مثل هذه الافكار.

ومن جانب فإن الفقرتين (3،1) حصلتا على أعلى متوسط حساب على التوالي (4.71)، (4.50)، وتدللان بإفتخار الضباط بجنسيتهم الفلسطينية، وأن قيمة الانتماء تعزز الوحدة الوطنية، وهذا يشي بوعي الضباط وانتماءهم الصادق أرضاً وشعباً وعلماً وهويةً لفلسطين.

نتائج فحص الفرضية الخامسه، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير (الدخل الشهري بالدولار للاسرة)، كما هو مشار اليه في جدول رقم (16).

جدول (16) نتائج تحليل «التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل الشهري بالدولار للاسرة

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	.486	3	.162	.524	.666
	خلال المجموعات	105.717	342	.309		
	المجموع	106.203	345			
الحرية	بين المجموعات	1.520	3	.507	1.829	.142
	خلال المجموعات	94.765	342	.277		
	المجموع	96.285	345			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	3.046	3	1.015	3.392	.018
	خلال المجموعات	102.392	342	.299		
	المجموع	105.439	345			
الدرجة الكلية لبعد قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية	بين المجموعات	1.287	3	.429	2.353	.072
	خلال المجموعات	62.329	342	.182		
	المجموع	63.616	345			

يوضح جدول رقم (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**α**≥0.05) في استجابات المبحوثين تعزى لمتغير الدخل الشهري بالدولار للأسرة، حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكثر من (0.05) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية، ما عدا قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ولمعرفة لصالح من تأتي الفروق قمنا باختبار LSD، كما هو مشار اليه في جدول رقم (17) حول اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

جدول رقم (17) اختبار LSD لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية

البعد	المتغير	الدخل الشهري بالدولار	750-550	950-750	1150-950	1500-1150
قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية		750-550		-.-15956*	-.-24843*	
		950-750				
		1150-950				
		1500-1150				
المتوسط الحسابي			4.02	4.18	4.27	4.15

يوضح جدول رقم (17) أن الفروق جاءت بين الفئات من ذوي الدخل 550-750 و الفئات 750-950 و 950-1150 لصالح الفئة من ذوي الدخل 550-750 دولار. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الفرد من ذوي الدخل الأقل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة لا يستطيع أن يفصل نظرته لموضوع قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بعيداً عن تفكيرة المثقل بإيفاء التزاماته الاقتصادية، ولطالما أن العدالة الإجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي إقتصادي ، يهدف إلى تذليل الفوارق الإقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد وإزالتها؛ حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع بوصفها نظاماً اقتصادياً، اجتماعى يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين الأفراد بدلا من حصرها في عدالة القانون فقط. بشكل عام، تفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة بين الأفراد، كما أنها تشكل مادة خصبة للنقاش في السياسة، والدين، ومحددات المجتمع المتحضر، من هنا جاءت الفروق بين الفئات المشار اليها أعلاه بين الفئات، لذا يبغي النظر في تلك المسألة من قبل واضعي السياسات منفذي القرارات لدى جهاز الشرطة الفلسطينية بهدف إيجاد معالجات حقيقية نفضي إلى تنمية قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية بالارتكاز إلى قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية ومحاولة تعميمها على باقي أركان المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية وتوصياتها

1. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة الانتماء حققت متوسطاً حسابياً (4.12) وانحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (82%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة لانتماء، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.
2. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة الحرية حققت متوسطاً حسابياً (4.18)، وإنحرافاً معيارياً (.557)، وبنسبة مئوية (84%)،

وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة حرية ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

3. إن مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية فيما يتعلق بقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حققت متوسطاً حسابياً (4.16)، وإنحرافاً معيارياً (.556)، وبنسبة مئوية (83%)، وهذه النسبة تعني مستوى مرتفعا لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، ولم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

توصيات الدراسة:

1. يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول المواطنة ودور المؤسسات كافه في تنميتها للخروج بمزيد من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المؤسسات في تنميتها.

2. على جهاز الشرطة الفلسطينية تعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية، ونشرها بين الضباط والتأكيد على أهمية المصلحة العليا للفلسطينيين من خلال ورش العمل والدورات الداخلية.

3. على جهاز الشرطة تعزيز اهتمام الضباط في مختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، كون ذلك متصلاً بقيم المواطنة.

4. يجب تعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الضباط، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في تنمية قيم الموطنه لدى الضباط.

5. يجب مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتعاون مع المؤسسة الامنية في ذلك، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني لتنمية قيم المواطنة، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة.

6. ضرورة اخذ احتياجات الضباط الجدد وصغار السن فيما يتعلق بورش العمل والدورات الداخلية والتي من شأنها أن تنمي قيم المواطنة لديهم.

وننهي بالقول لعل ما ورد أعلاه يستفاد منه على مستويين الأول: إثراء دور المؤسسة الأمنية الفلسطينية في تنمية قيم المواطنة، والمستوى الثاني: للمهتمين بشأن المؤسسة الأمنية الفلسطينية نحو متابعته بالمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة لتعزيز ونشر وتنمية قيم المواطنة لدى منتسبي المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

قائمة المراجع باللغة العربية

- سورة الإسراء، الآية 70
- سورة البقرة، الآية 256
- سورة البقرة، الآية 286
- سورة التوبة، الآية 25
- سورة الحجرات، الآية 13
- سورة النساء، الآية 135
- ابن منظور، لسان العرب، القاهره: دار الحديث، 2000.
- ابن منظور، لسان العرب، ج6، القاهره: دار المعارف، 1971.
- ابن منظور، لسان العرب، مادة (وطن)، 1994.
- إلياس، سليم بطرس، مقومات المجتمع المدني: دراسة ميدانيه في إقليم كوردستان العراق، أربيل:جامعة أربيل، رسالة ماجستير غير منشوره في علم الإجتماع، 2002، ص 119.
- بخيت، حسين، الانتماء في المدرسة وعلاقته ببعض الضوابط لدى أطفال المرحاة الابتدائية، القاهره: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير، 1994.
- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، 1982، ص 50.
- جبريل، راغب، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 29.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015 ، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2015، رام الله:
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2015، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2016، مسح الشباب الفلسطيني 2015 النتائج الرئيسية، رام الله: فلسطين، 2016، ص 25.
- الحامد، محمد بن معجب ، الشراكة والتنسيق في تربية المواطنة، الرياض: بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في العربية السعودية، مجلة المعرفة، عدد120، 2005.
- الحسبان، عيد، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات

الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية «المواطنة بين المنظور الحقوقي واشكاليات الواقع»، محمد يعقوب ومحمد فضيلات (محررين)، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان، 2011، ص 27

- الخضور، علي سلامه، تطور مفهوم الانتماء لدى طلبة المدارس الأساسية الاردنية، عمان: الجامعة الاردنية، رسالة ماجستير، 1994.
- الدردير، عبد المنعم، دراسات في علم النفس التربوي، الجزء الثاني، ط1، القاهره: عالم الكتب، 2004.
- رازي، محمد، مختار الصحاح، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1967، ص129.
- الزبير، عروس، مفهوم المواطنة بين المحلية والعالمية في خطاب الحركة الاسلامية في الجزائر، القاهرة: مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1999.
- الزحيلي، وهبة، حق الحرية في العالم، دمشق: دار الفكر ، ط1، 2000م، ص39
- سورث، روجر هولد، المدارس التي تخلق أدواراً ذات قيمة للشباب، في أحمد عطية أحمد (مترجما)، القاهره: مجلة مستقبليات، المجلد 30، عدد 3، 2000، ص 426.
- الشرقاوي، موسى علي، وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، القاهرة: مجلة دراسات في التعليم الجانمعي، عدد 9، 2005.
- شريف، أمين فرج، المواطنة ودورها في تكافل المجتمعات التعددية، مصر-الإمارات: دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر والتوزيع، 2012، ص 21.
- شعبان، مهدي، نحو اتجاه جديد لدعم التعاون بين الجماهير والشرطة، مجلة الأمن العام، المجلة العربية للعلوم الشرطية، العدد144، السنه 36، يناير 1994، ص 24-28.
- شيخو، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، بيروت: دار المشرق، 1994.
- طهطاوي، رفاعة، مقالات في قضية الحرية، وضع لجنة من الباحثين، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، 1980م، ص17
- طهطاوي، سيد أحمد، القيم التربوية في القصص القرآني، القاهره: دار الفكر العربي: 1996، ص 39-40.
- عبود وآخرون، أميمة، الجامعة والموطنة في مصر، في كمال المنوفي (محررا)، القاهر: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، 2007، ص ص 20-21.
- عبيد، منى، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفه، القاهرة: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنه الثانية، عدد 15، 2006.

- عطيه، نعيم، النظرية العامة للحريات الفردية، القاهره: الدار القومية للطباعة والنشر، رسالة دكتوراة، 1965.
- عمار، حامد، من السلم التعليمي الى الشجرة التعليمية، القاهره: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 33، عدد3، 1999، ص ص 5-12.
- عواد، عماد ، المواطنة والأمن، ط1، 2009، ص 132.
- غليون ، برهان، نقد السياسة :الدولة والدين، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993، ص 212.
- فلسفية، الموسوعة، وضع لجنة من العلماء السوفيت، ترجمة سمير كرم، لبنان: دار الطليعة، ط7، 1997م ص181
- الكواري، على، المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- اللجمي، أديب، المحيط- معجم اللغه العربية، بيروت: المحيط، 1994.
- مكروم، عبد الودود، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، القاهرة: مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد 33، 2004.
- مناع، هيثم، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، 1997،
- ناجي، احمد عبد الفتاح، تصورات شباب جامعة الفيوم حول حقوق وواجبات المواطنة، الفيوم: جامعة الفيوم، المؤتمر العلمي الخامس عشر بكلية الخدمة الاجتماعية، الجزء الاول ، 2004.
- نافع وآخرون، بشير، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 30.
- وثيقة الاستقلال الفلسطيني، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الكنعقدة في الجزائر عام 1988.
- ولديب، سيدي محمد، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2012، ص59
- ياسر ابو حامد، التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية « دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية، القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، 2015، ص 90.

References:

- Bernard Crick, Essays on Citizenship, London, Continum, 2000
- Diversity Banks, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age, Educational Researcher, Washington, Apr 2008.
- Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, university of vicotoria, (15 May 2016), retrieved from: http://web.uvic.ca/~gtreloar/Articles/Educational%20Philosophy/Teaching%20Citizenship%92s%20Five%20Themes.pdf
- Grainne McKeever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland, The British Journal of Criminology, London:. Vol. 47, Iss. 3, 423-38, May 2007.
- John Cogan, & Ray Derricott, Citizenship for the century, London : An internationnal prospective of Education , Kogan page limitted,1998.
- Magick Hanray, post 16 ciitenship in colleges an introduction to effective practice, Lerrning and skills net work , United Statet: 2007.
- Mandel karsten, Exmining the Impact of University International Participation in Active Citizenship: The Case of Student's Praxcal Participation in Meexico Canada Rural Development Exchange, Canada: University of Toronto, 2003
- Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy, www.eric.ed.gov.
- Robert Woyach , Leagership in Civic Education. ERICK Digest, ERIC Clearinghouse for Social Studies, 1992.